اتجاهات التعليم والتعلم في المملكة العربية السعودية من

تقنيات التعليم العربية لعام 2024

إعداد

د. سامر سند المغامسي

القيادة التربوية وسياسات التعليم

د. هديل منير صباغ

القيادة التربوية وسياسات التعليم

تقنيات التعليم العربية

اتجاهات التعليم والتعلم في المملكة العربية السعودية من تقنيات التعليم العربية لعام 2024

اعداد وتقديم:

د. سامر سند المغامسي

د. هديل منير صباغ

© 2024 تقنيات التعليم العربية

منصة تقنيات التعليم العربية المنارة السعودية الرائدة في مجال إثراء المحتوى العربي التعليمي الرقمي. في عالم يتسم بسرعة التطورات التكنولوجية، تبرز منصتنا كبوتقة للمعرفة، مكرسة لتوفير وإتاحة موارد تعليمية مفتوحة الوصول، تعزز من قدرات الأفراد والمؤسسات التعليمية في مجالات متنوعة تتراوح بين استخدام التكنولوجيا داخل الفصول الدراسية، إلى تطوير المشاريع، وصولاً إلى اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين.

تتبنى منصتنا رؤية غير ربحية، تسعى من خلالها إلى إرساء دعائم مجتمع معرفي مفتوح، حيث تُتاح المواد التعليمية مجاناً لكل من يسعى إلى الرقي بمستواه العلمي والعملي. من خلال نشراتنا الإخبارية، مقالات الموقع، وورش العمل، نقدم دعماً شاملاً للمعلمين، الطلاب، وكل ذي اهتمام بتحقيق الاستفادة القصوى من الأدوات التكنولوجية في العملية التعليمية.

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في المجال التعليمي، حيث قدمت أدوات متطورة مثل ChatGPT تحسينات جذرية في كيفية إنشاء المحتوى، التواصل، والتعلم داخل مؤسسات التعليم العالي. لم تقتصر هذه التحسينات على تسهيل عملية التعلم فحسب، بل ساهمت أيضًا في تعزيز التفاعل بين الطلاب وأعضاء الكادر الأكاديمي في الجامعات. ومع ذلك، تثار مخاوف بشأن سوء الاستخدام المحتمل لهذه التقنيات والتجاوزات التكنولوجية التي قد تنجم عنها، مما يجعل من الضروري تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية القيم التعليمية.

في ظل هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى معالجة التنوع المتزايد في احتياجات الطلاب وتوفير بيئة تعليمية شاملة تدعم رفاهيتهم على مختلف الأصعدة. هذه النقاط أصبحت محورًا رئيسيًا في استراتيجيات تطوير التعليم العالي.يعكس تقرير اتجاهات التعليم والتعلم في المملكة العربية السعودية الصادر عن تقنيات التعليم العربية لهذا العام هذه القضايا بعمق. يتناول التقرير مجموعة واسعة من المواضيع التي تشكل خارطة الطريق لمستقبل التعليم الجامعي. من خلال تحليل معمق للمناقشات المستمرة، يقدم التقرير رؤى حول الاتجاهات المستقبلية المحتملة التي قد تشكل معالم هذا القطاع في السنوات المقبلة.

تم تحديد الاتجاهات الرئيسية التي يُتوقع أن تقود مستقبل التعليم والتعلم الجامعي بناءً على أدلة ملموسة ودراسات معمقة تدعم هذه التوجهات. ولضمان فهم شامل للتوجهات الأوسع التي تؤثر على مؤسسات التعليم العالي، تم جمع ومناقشة هذه الاتجاهات ضمن ثلاث فئات رئيسية: الاجتماعية، التكنولوجية، والبيئية.

اجتماعي

- تعديل العطلة الأسبوعية في السعودية.
- تقسيم العام الدراسي إلى ثلاثة فصول دراسية.
- برامج الشهادات الاحترافية تشهد تزايدًا في الاهتمام وتحقق تقدمًا مستمرًا.

التكنولوجية

- تقييم الفجوة والتقاطعات بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي
- تبني منهج التعلم الهجين والتعلم عبر الإنترنت في تحسين نتائج التعليم
- منصات البرمجة المنخفضة وبدون برمجة معقدة (LCNC).
- الأمن السيبراني.

البيئة

- أنسنه الحرم الجامعي: ضرورة أساسية وليست مجرد رفاهية
- تغير المناخ ودعم مبادرة السعودية الخضراء.

اتجاهات اجتماعية

يندرج التعليم العالي ضمن سياقات اجتماعية محددة، وتتأثر تجارب التعلم بشكل كبير بالتحولات الاجتماعية التي تتشكل من خلال التفاعلات بين الأفراد وعمليات بناء العلاقات ضمن هذه البيئات. إن التدريس والتعلم في مؤسسات التعليم العالي لا يمكن فصلهما عن طبيعتهما كممارسات اجتماعية جوهرية، حيث يكتسبان معانيهما وقيمتهما من خلال السياقات الاجتماعية التي ينشطان ضمنها.

في هذا الإطار، يُظهر البحث الأكاديمي أن فهم التدريس والتعلم كعمليات اجتماعية يتطلب النظر في كيفية تأثير الاتجاهات الاجتماعية السائدة والمتطورة على هذه الممارسات. لا سيما، أن الاتجاهات مثل التنوع والشمولية والعدالة الاجتماعية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النقاشات الأكاديمية والسياسات التعليمية، مما يؤثر بشكل مباشر على نهج التعليم والتعلم داخل الجامعات.

من الضروري، إذًا، تحليل كيفية تأثير هذه الاتجاهات على بيئة التعليم العالي، وكيف يمكن للمؤسسات أن تستجيب بشكل استراتيجي لها لتعزيز تجربة التعلم. يعني ذلك بناء برامج وسياسات تعليمية تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات الاجتماعية للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية على حد سواء، وتفعيل أدوات تقييم وتطوير تضمن النمو المستمر للمؤسسة في ظل تغيرات السياق الاجتماعي.

إن الاعتراف بالطابع الاجتماعي للتعليم العالي وتبني استراتيجيات متجددة للتدريس والتعلم تعتبر خطوات أساسية نحو تحقيق تعليم شامل ومستدام يعكس الواقع الاجتماعي المتغير ويستجيب له بفعالية.

تعديل العطلة الأسبوعية فى السعودية.

يواجه استفتاء على منصة تقنيات التعليم العربية تغيير يوم العطلة الأسبوعية إلى السبت والأحد إقبالاً متزايدًا، خاصة بين السعوديين على منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية. يشمل الاقتراح تخصيص نصف يوم في أيام الجمعة لموظفي الحكومة، والقطاع الخاص، والطلاب، والمعلمين.

تحليل تعديل الإجازة الأسبوعية: استطلاع رأي من منصة تقنيات التعليم العربية

في سياق النقاشات الجارية حول تنظيم الإجازات الأسبوعية بما يتناسب مع المعايير العالمية والاعتبارات المحلية، قامت منصة تقنيات التعليم العربية بإجراء استطلاع رأي لاستكشاف التفضيلات المتنوعة لأفراد المجتمع حول أمثل توزيع لأيام الإجازة. البيانات المجمعة من الاستطلاع تعكس تباينًا في الآراء، تتراوح بين الرغبة في الحفاظ على النمط الحالي أو تعديله ليشمل أيامًا إضافية أو مختلفة:

-السبت والأحد (9%): يمثل هذا الخيار النظام الغربي التقليدي لنهاية الأسبوع. الاهتمام المنخفض به قد يرجع إلى التقاليد الثقافية والدينية التي تفضل جعل يوم الجمعة يوم عبادة.

-الجمعة حتى الساعة 11 صباحًا + السبت والأحد (36.8%): هذا الخيار، الذي يتمتع بأعلى نسبة تفضيل، يعكس رغبة قوية في تمديد الإجازة لتشمل جزءًا من يوم الجمعة إلى جانب السبت والأحد، ما يدل على استعداد للجمع بين النموذج العالمي والممارسات المحلية.

-الجمعة والسبت (31.6%): يعتبر هذا الخيار شائعًا في العديد من الدول العربية، حيث يُعد يوم الجمعة يوم عبادة واستراحة، والسبت يوم ترفيه واستجمام.

-الخميس والجمعة (22.6%) : يمثل هذا الخيار النموذج السابق لنهاية الأسبوع في بعض دول الخليج، ويُقدّر لما يوفره من فرصة للراحة المتواصلة دون انقطاع.

تُظهر الاستجابة المتزايدة من الجمهور السعودي على منصات التواصل الاجتماعي اهتمامًا متناميًا بهذا الموضوع. الاقتراح المقدم يشمل تخصيص نصف يوم عمل في يوم الجمعة لموظفي القطاعين العام والخاص والطلاب والمعلمين، ما يعد بتوفير مرونة أكبر في تنظيم الوقت ويمكن أن يسهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق توازن أفضل بين الحياة العملية والشخصية.

يعود تأسيس عطلة نهاية الأسبوع يومي الخميس والجمعة إلى السبعينيات، واستمرت لمدة تقارب الـ45 عامًا قبل أن يتم استبدالها بالجمعة والسبت في عام 2013. الآن، بعد مرور أكثر من عقد، هناك اقتراح لإعادتها إلى يومي السبت والأحد، وهو ما يتناسب مع المعايير العالمية.

في سياق تقييم وزارة الموارد البشرية لنظام العمل واستكشاف إمكانية اعتماد أسبوع عمل مدته أربعة أيام لتعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل، هناك أمثلة دولية توضح الفوائد المحتملة لهذا التحول.

على سبيل المثال، أدى تقليص ساعات العمل في فرنسا من 39 إلى 35 ساعة أسبوعيًا في عام 2001 إلى إنشاء 350 ألف وظيفة، بينما أدى تطبيق الصين لنظام عمل يومين ونصف في إحدى المدن الكبرى في عام 2015 إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. يمكن لمثل هذه الخطوات المساهمة في معالجة معدل البطالة الحالي في المملكة العربية السعودية، الذي يقدر بنحو 7.7%.

من جانب آخر، نجاح مايكروسوفت في تطبيق أسبوع عمل مدته أربعة أيام في اليابان، حيث ازدادت الإنتاجية بنسبة 40% دون التأثير على الرواتب، يبرز الجدوى المحتملة لمثل هذه الإصلاحات. وتؤكد السوابق التاريخية، مثل تقديم شركة فورد للسيارات لنظام العمل لثماني ساعات في اليوم في عام 1914، على النتائج الإيجابية لتخفيض ساعات العمل على الإنتاجية والربحية.

ومن ثم، فإن مواءمة عطلة نهاية الأسبوع مع المعايير العالمية يمكن أن تحسن الأداء الاقتصادي مع التعامل مع الاعتبارات الدينية. يمكن أن تزيد مثل هذه الخطوة من أداء صلاة الجمعة في ظل الجدول الزمني المعدل لعطلة نهاية الأسبوع، وبالتالي يستفيد القوى العاملة والمجتمعات الدينية. كما يمكن أن تعزز مثل هذه الخطوة جاذبية المملكة كمركز اقتصادي إقليمي، وتسهيل المعاملات التجارية والمالية وتعزيز الأنشطة السياحية والترفيهية.

تقسيم العام الدراسى إلى ثلاثة فصول دراسية.

تمر الجامعات السعودية بمرحلة محورية من التحولات الأكاديمية المهمة، مع إعلان 18 جامعة عن العودة إلى نظام الفصلين الدراسيين ابتداءً من العام الدراسي 1445، وفقاً للتقويم الأكاديمي. هذا التحول يأتي في وقت حرج حيث تسعى المؤسسات التعليمية لتحسين جودة العملية التعليمية وتعزيز فعاليتها. الخطوة التي اتخذتها هذه الجامعات، والتي شملت أخيرًا الجامعة السعودية الإلكترونية بعد إعلان 17 جامعة أخرى، تعكس التزامها بتحسين البنية التعليمية وتوفير بيئة أكاديمية تلبي احتياجات الطلاب وتطلعاتهم.

من بين الجامعات التي انضمت لهذا القرار نجد جامعات بارزة مثل جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، وجامعة تبوك، وجامعة حفر الباطن، وجامعة بيشة، وجامعة المجمعة، والجامعة الإسلامية، إضافة إلى جامعات شقراء، والملك سعود، والملك فيصل، والقصيم، والإمام عبدالرحمن بن فيصل، وجامعة جدة، وجامعة طيبة، والجوف، ونجران، وجامعة الملك خالد.

هذه الخطوة تؤكد على أهمية التجديد والتحديث في النظم التعليمية وتأثيرها المباشر على الرفع من مستوى الإنجاز الأكاديمي وتعزيز قدرات الطلاب لمواجهة تحديات العصر الحديث. تبقى العودة إلى نظام الفصلين الدراسيين خطوة استراتيجية تعكس توجه الجامعات السعودية نحو تبني أفضل الممارسات العالمية في التعليم العالي.

برامج الشهادات الاحترافية تشهد تزايدًا في الاهتمام وتحقق تقدمًا مستمرًا.

الشهادة الاحترافية تمثل عملية توثيقية تُعنى بإثبات كفاءة الأفراد في مجالات تخصصية محددة، حيث يقوم الأفراد من خلالها بإظهار مستوى معين من المعرفة والخبرة والمهارات الضرورية لأداء مهام مهنية محددة. هذه العملية تتطلب غالبًا اجتياز الفرد لاختبارات أو تقييمات معيارية تُعد بواسطة هيئات أو مؤسسات معتمدة تعمل على ضمان الجودة والمعايير المهنية.

برامج الشهادات الاحترافية تكتسب زخمًا وتطورًا ملحوظًا في ظل المنظور المتزايد الذي يرى أن قيمة الدرجات التقليدية في تناقص. في هذا السياق، يظهر اهتمام متزايد من الطلاب برامج الشهادات الاحترافية. لذا، تبحث المؤسسات التعليمية في إمكانية تطبيق برامج الشهادات الاحترافية وبرامج التدريب كوسيلة لتمكين الخريجين من اكتساب المرونة اللازمة لإتمام دوراتهم الدراسية واكتساب المهارات المطلوبة للانخراط في سوق العمل. تعتبر الشهادات الاحترافية قصيرة المدى دورات أو برامج مكثفة تمكّن الطلاب من اكتساب مهارات محددة ومعرفة ضرورية في القوى العاملة .

يمكن أن تُدمج هذه الشهادات مع الاعتمادات التقليدية لتحقيق درجة علمية أو مسار وظيفي، مما يوفر للطلاب نقاط دخول وخروج متعددة. بمعنى أنه يمكن للطلاب كسب شهادات واستخدامها قبل إكمال الدرجة الكاملة، وفي حالة الحاجة إلى الانقطاع أو أخذ إجازة، يمكنهم العودة واستكمال تعليمهم من حيث توقفوا .

مع التغيرات الديموغرافية للطلاب، التي تشمل نسبة أكبر من المتعلمين البالغين، تظهر برامج الشهادات الاحترافية كخيارات جذابة للأفراد الراغبين في تطوير أنفسهم ومواكبة متطلبات سوق العمل. هؤلاء الأفراد، الذين يحتاجون إلى تحديث أو تغيير مهاراتهم، يبحثون عن خيارات تعليمية مرنة تتيح لهم ذلك.

في الآونة الأخيرة، شهد سوق العمل السعودي تحولًا استراتيجيًا مهمًا في سياسات التوظيف، حيث بدأت الشركات المحلية بإزالة متطلب الحصول على درجة البكالوريوس التي تستغرق أربع سنوات من معايير توظيفها. بدلًا من ذلك، تحول التركيز نحو المهارات الفعلية والكفاءات التي يتمتع بها المرشحون، والتي يمكنهم إحضارها إلى بيئة العمل. هذا التوجه الجديد يعكس تغيرًا نوعيًا في النظرة إلى رأس المال البشري، إذ تُظهر الشركات الآن تقديرًا أكبر لأهمية المهارات العملية في تحقيق النجاح الوظيفي، مما يشير إلى تغيير جذري في توقعات أصحاب العمل.

حاليًا، توجد فجوة في الإرشادات حول كيفية إنشاء، تنفيذ، حوكمة وإدارة برامج الشهادات الاحترافية، مما يؤدي إلى تباين كبير في متطلباتها وجودتها وطريقة تنفيذها. المؤسسات التي تسعى لتطوير برامج شهادات صغيرة مستدامة وذات قيمة

يجب أن تعتمد على المعايير والأطر التي تستند إلى الممارسات الواعدة للمؤسسات التي لديها برامج ناجحة ومتطورة، محددة بوضوح المعايير والمبادئ الأساسية لهذه الاعتمادات. من الضروري

أيضًا أن تعالج هذه البرامج قضايا مثل تحمل التكاليف، القابلية للوصول، وإمكانية التوسع أثناء التنفيذ والإدارة.

الاتجاهات التكنولوجية

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والمتزايدة التعقيد ، تواجه مؤسسات التعليم العالي تحدياً كبيراً في الحفاظ على مواكبة هذا التسارع. الحاجة الملحة لتقييم الأدوات التكنولوجية باستمرار والتخطيط الدقيق لاعتماد التقنيات الجديدة تصبح أمرًا ضروريًا لتعزيز مرونة القرارات وتحسين العملية التعليمية والتجارب التعلمية. ليس فقط من الضروري فهم كيفية تأثير هذه التكنولوجيات على بيئة التعليم، بل أيضًا تقييم أثرها في تعزيز التعلم التفاعلي والتعاوني.

من الضروري أن تتبنى المؤسسات فهمًا عميقًا لكيفية نشر هذه التقنيات داخل المؤسسة والتحديات المرتبطة بتكاملها. تتطلب هذه العملية استراتيجية مدروسة تشمل التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس وتحديث المناهج الدراسية لتواكب التطورات التكنولوجية. يتعين على المؤسسات الاستثمار في التقنيات الحديثة ليس فقط لتحسين جودة التعليم، بل لضمان الاستدامة طويلة الأمد في البيئة الأكاديمية المتغيرة.

إن الجهود المستمرة لتحديث وتكامل التكنولوجيا في التعليم العالي تشكل العمود الفقري لمستقبل القطاع التعليمي، مما يجعلها من القضايا الحاسمة التي تحدد الاتجاهات والأولويات الأكاديمية للعقود القادمة. إن التحدي المتمثل في الجمع بين الابتكار التكنولوجي والفعالية التعليمية يتطلب من القيادات الأكاديمية والإدارية تبني نهج استباقي ومتكامل يركز على التكيف والتطور المستمر .

تقييم الفجوة والتقاطعات بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في مجال التعليم لتسهيل المهام الروتينية والمتكررة. بمرور الوقت، مع تطور هذه التقنيات، أصبحت قادرة على تعزيز الكفاءة وتحسين سير العمليات التعليمية، مما يسمح للمؤسسات بتحقيق وفورات مالية مهمة. الذكاء الاصطناعي يتطور ليشمل قدرات معالجة المهام الأكثر تعقيدًا وأهمية، في الجامعات يساعد الذكاء الاصطناعي على تحسين مستمر في عدة مجالات أساسية تشمل أنظمة التسجيل والقبول، والأبحاث العلمية، ومشاريع التخرج، وصولاً إلى الأنشطة والمهام اليومية. هذا التطور يهدف إلى جعل العملية التعليمية أكثر فعالية وتكيفًا مع التغيرات التكنولوجية والتحديات المعاصرة.

علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث تغييرًا جذريًا في تجربة التدريس والتعلم بالجامعات. يدعم هذا التطور أعضاء الهيئة التدريسية في تصميم المحتوى التعليمي بطرق تفاعلية ومبتكرة. يمكن لهذه التكنولوجيا أن تساعد في تحليل البيانات الضخمة لفهم كيفية استيعاب الطلاب للمواد الدراسية، مما يمكن الأساتذة من تعديل المناهج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات ومراعاة الفروق الفردية لدى الطلاب وفي نفس السياق ، يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تقييم متقدمة تتميز بالدقة والموضوعية، مما يسمح بتقييم شامل لأداء الطلاب. الأنظمة الذكية قادرة على تحليل الإجابات وتقديم تغذية راجعة فورية ومفصلة، مما يعزز من فهم الطلاب لمواطن القوة والضعف في تحصيلهم الدراسي. كما يسهم في زيادة مشاركة الطلاب من خلال استخدام تقنيات مثل الصور الرمزية ومنصات الميتافيرس، ويعمل على تحسين نتائج التعليم من خلال تخصيص العملية التعليمية لتلبية احتياجات كل طالب على حدة.

مع التقدم المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي، تبرز تحديات جوهرية تتعلق بالنزاهة الأكاديمية، الدقة، والعدالة في الأوساط التعليمية. تزداد المخاوف حول قدرة هذه التكنولوجيا على تقديم مخرجات دقيقة وخالية من التحيز، خصوصًا عند استخدامها في معالجة وتقييم طلبات الطلاب. هناك تساؤلات مستمرة حول ما إذا كانت نتائج الذكاء الاصطناعي تمثل بالفعل معايير العدالة والموضوعية المطلوبة. إضافة إلى ذلك، يعبر العديد من الأكاديميين عن قلقهم من أن الاعتماد المفرط على هذه التقنيات قد يعيق تطور الطلاب في اكتساب المهارات الأساسية والضرورية، مما قد يؤثر سلبًا على جودة التعليم وتحصيل الطلاب العلمي على المدى الطويل.

أبرز المخاوف الأكاديمية من الذكاء الاصطناعي

01 الدقة والموثوقية

واحدة من أبرز التحديات هي مسألة الدقة والموثوقية في الإجابات والتحليلات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، وُجد أن دقة الذكاء الاصطناعي في اختبار MIR هي 51.4% فقط كما أشار كاراسكو وآخرون في عام 2023. هذا يستدعي الحاجة إلى تحقق مستمر من المعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لضمان دقتها وموثوقيتها.

02 التأثير على الكتابة

الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي قد يعوق تطور مهارات الكتابة والكفاءات الأخرى بين الطلاب. يقترح سالفاجنو، تاكوني، وجيرلي (2023) إعادة تصميم المهام التعليمية لتشمل تحديات تتطلب تفكيراً نقدياً وتفاعلاً أكثر عمقاً. بالإضافة إلى ذلك، أشار ليم وآخرون (2023) إلى أن هذه الاعتمادية تزيد من الضغوط على المعلمين (Salvagno et al., 2023) (Carrasco et al., 2023)

03 نقص الاستشهادات والمخاوف الأخلاقية

يواجه الذكاء الاصطناعي انتقادات بسبب عدم تضمين الاستشهادات والاعتراف بالمصادر الأصلية في الإجابات التي يوفرها، مما يثير مخاوف أخلاقية جدية. جراف وبيرناردي (2023) يؤكدان على أهمية تدريب المستخدمين على الأخلاقيات الأكاديمية لتعزيز الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيا.

04 التحيزات الاجتماعية والثقافية

هناك خطر أن يعزز الذكاء الاصطناعي التحيزات القائمة، خاصة تلك التي تنبع من البيانات المستخدمة والتي غالبًا ما تكون من الثقافات الغربية. ينطوي هذا على خطر تعزيز وجهة نظر محدودة وغير شاملة تتجاهل التنوع الثقافي والاجتماعي العالمي. هذه التحيزات يمكن أن تؤثر على نوعية التعليم والبحث العلمي الذي يعتمد على هذه الأنظمة، مما ينتج عنه مخرجات قد لا تكون متوازنة أو عادلة. إنجن (2019) ناقش كيف يمكن للسياسات التعليمية أن تشمل تقنيات ونظرية التدجين التكنولوجي (Domestication of Technology theory) لمعالجة هذه التحديات.

تقنيات التدجين التكنولوجي هي مفهوم يستخدم لوصف كيفية اندماج التكنولوجيا في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات بطريقة تصبح جزءاً طبيعياً ومقبولاً من الأنشطة اليومية. الفكرة تركز على كيفية تأقلم الأشخاص مع التكنولوجيا وتعديل استخدامهم لها بما يتوافق مع حاجياتهم وقيمهم الثقافية والاجتماعية .

05 الإنصاف والوصول

رغم أن الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي مجاني حالياً وبداء بفرض الرسوم، فإن التغييرات المستقبلية في هذه السياسة قد تؤثر على الإنصاف في الوصول إليها. كاسنيسي وآخرون (2023) يحذرون من أن الاستثمارات في تقنيات منع إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي قد تزيد التكاليف، مما يؤثر سلباً على جودة التدريس وسمعة الجامعات.

في هذا السياق، من الضروري أن تضع المؤسسات التعليمية خططًا مدروسة لاستغلال الذكاء الاصطناعي بطريقة تعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز التعلم والإبداع والابتكار، مع ضمان الحفاظ على العدالة والإنصاف واستمرارية تطوير المهارات الأساسية للطلاب.

تبنى منهج التعلم الهجين والتعلم عبر الإنترنت في تحسين نتائج التعليم

إثر تفشي جائحة كوفيد-19، شهد النظام التعليمي تحولاً كبيراً نحو تبني الأساليب الإلكترونية والمختلطة في التعليم، حيث أصبحت هذه النماذج أساسية لكل من الطلاب والمؤسسات التعليمية. وقد أفضت هذه الجائحة إلى ضرورة ملحة للجامعات والكليات للتكيف مع متطلبات العصر الجديد، وتقييم إمكانية العودة إلى الأنماط التقليدية من التعليم وجهاً لوجه بعد انقضاء حالة الطوارئ.

أسلوب "الهجين-المرن"، الذي يعتمد على دمج التعليم الإلكتروني مع الحضوري، يوفر للطلاب الخيار بين المشاركة المباشرة في الجلسات الدراسية أو الانخراط فيها عبر الإنترنت. هذا النمط يتيح للطلاب التكيف مع الأوضاع الأكاديمية حسب احتياجاتهم الشخصية والتزاماتهم المتنوعة.

يقدم النمط الهجين-المرن مرونة كبيرة ويسهل الوصول إلى التعليم في ظل الظروف التي قد تحول دون الحضور الشخصي، كالأزمات الصحية أو العوائق الجغرافية. كما يساهم في تعزيز فهم المادة العلمية وتحسين الأداء الأكاديمي بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا النموذج للمؤسسات التعليمية بتوسيع قدرتها على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب، مع تقليل الاعتماد على الموارد المادية، مما يساهم في توسيع الفرص التعليمية وتعزيز الكفاءة التعليمية.

الأبحاث الحديثة تشير إلى توجه متزايد من الطلاب نحو طلب المزيد من المرونة في تنظيم وتقديم العملية التعليمية. هذا يشمل الطلب على تعديل مواعيد الدورات، مدتها، وطريقة تقديمها، وتفضيل الخيارات الإلكترونية والدورات المختلطة و.HyFlex

أمام هذه التحديات، تواجه المؤسسات التعليمية ضرورة إعادة تقييم النماذج التعليمية السائدة وتطويرها لتلائم متطلبات العصر. هذا يتطلب من الجامعات والكليات إعادة تصميم تجارب التعلم بأساليب تختلف في شكلها وطريقة الوصول، ولكن تحافظ على جودة وفاعلية نتائج التعلم.

من الضروري أن تدعم المؤسسات الأكاديمية أعضاء هيئة التدريس في إنشاء وتدريس هذه الدورات من خلال توفير التدريب والدعم التعليمي اللازم لهم للتكيف مع التقنيات الجديدة وأساليب التدريس المبتكرة. في ظل رؤية السعودية 2030، من الضروري أن تبتكر المؤسسات طرقًا جديدة لاستغلال المساحات الموجودة

علاوة على ذلك، يجب على المؤسسات الاستثمار في تطوير مساحات التعليم لتكون مستدامة ومجهزة بأحدث التقنيات، وأن تكون مرنة ومتعددة الوظائف لدعم التعلم المختلط وHyFlex، وأنشطة التدريس والتعلم الأخرى.

منصات البرمجة المنخفضة وبدون برمجة معقدة (LCNC)

في السياق الراهن للبيئة التعليمية، تبرز منصات التطوير التي تعتمد على القليل من البرمجة وبدون برمجة معقدة كحلول تمكن المستخدمين من إنشاء تطبيقات وعمليات برمجية معقدة دون الحاجة إلى معرفة واسعة بالبرمجة. تقدم هذه المنصات واجهات مستخدم رسومية تتميز بخاصية السحب والإفلات، مما يسهل على المستخدمين تطوير البرمجيات بصورة بصرية ودون الحاجة إلى فهم تقني عميق. تعتبر هذه الأدوات مثالية للأفراد الذين يفتقرون إلى المهارات البرمجية أو ليس لديهم الوقت الكافي لتعلمها. وعلى الرغم من عدم اعتمادها على لغات البرمجة التقليدية، فإنها تقدم طرقًا مبتكرة وسلسة لتطوير التطبيقات وإنتاج المحتوى بشكل بسيط وفعّال.

تمثل تقنيات البرمجة المنخفضة وبدون برمجة (LCNC) نظامًا مبتكرًا يمكّن طيفًا واسعًا من الأشخاص من التفاعل مع عالم التكنولوجيا دون الحاجة إلى امتلاك مهارات برمجية متقدمة. هذه التقنيات، المعززة بأحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والتوليد التلقائي للمحتوى، تفتح آفاقًا جديدة للإبداع في البيئة التعليمية. تسمح هذه المنصات للمعلمين والطلاب بالغوص في مشاريع مبتكرة وتطوير حلول مخصصة تسهم في تعزيز التجربة التعليمية. من خلال تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لفهم السياقات وتوليد المحتوى بشكل آلي، تقدم تقنيات LCNC فرصًا لتعزيز الجهود الإبداعية وتطوير المهارات العملية للمعلمين والطلاب على حد سواء، مما يدعم بناء بيئة تعليمية أكثر تفاعلية وابتكارًا.

في ظل الطلب المتزايد على الكفاءات الرقمية، تبرز منصات البرمجة المنخفضة وبدون برمجة (LCNC) كحل فعّال لمواكبة احتياجات سوق العمل المتغيرة. هذه المنصات توفر فرصة حقيقية لتوسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وذلك بتمكين مجموعة واسعة من الأفراد، بغض النظر عن خبراتهم التقنية، من المساهمة في مجالات مثل البرمجة وتطوير التطبيقات. من خلال تقليل الحاجة إلى مهارات برمجية معقدة، تساهم هذه المنصات في تعزيز فرص العمل وتطوير المهارات اللازمة للازدهار في بيئة عمل تكنولوجية متقدمة. إنها تفتح الباب أمام إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في تحقيق وتعزيز التحول الرقمي، مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي والابتكار.

مع انتشار هذه التقنيات، يتعين على المؤسسات التعليمية إعادة النظر في برامجها التعليمية لتكون أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة. ومن الضروري أيضًا توفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب للتعامل بفاعلية مع هذه الأدوات، وضمان استفادتهم القصوى من فوائدها المتنوعة.

اتجاهات بيئة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي ركائز أساسية في المجتمع، حيث تلعب دورًا حيويًا ليس فقط في تعليم الطلاب، ولكن أيضًا في تشكيل البيئات المحيطة بها. هذه المؤسسات تؤثر بشكل كبير على البيئة من خلال مرافقها، سواء كان ذلك من خلال استهلاك الطاقة، إدارة النفايات، أو الاستخدام الأرضي. ومع تزايد التركيز على الاستدامة والتغير المناخي، بات من الضروري أن تبني هذه الجامعات استراتيجيات تدعم البيئة وتحمي الموارد الطبيعية.

على الرغم من أهمية التعليم، غالبًا ما يتم تجاهل الجانب البيئي في خطط التطوير الجامعي وعمليات صنع القرار. الحاجة إلى ممارسات مستدامة في جميع المجالات تصبح ملحة أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل الظروف المناخية المتغيرة التي تهدد استقرار المجتمعات على مستوى العالم. رؤية السعودية 2030 تعتبر الاستدامة ركيزة أساسية وتسعى المملكة نحو مستقبل يضمن الحياد الصفري للكربون بحلول عام 2060. هذا الالتزام بالطاقة النظيفة والاستدامة يدفع المملكة لتبني حلول مبتكرة مثل الاقتصاد الدائري للكربون وتنويع مصادر الطاقة.

أنسنه الحرم الجامعي هي مفهوم يدعو إلى تحويل الحرم الجامعي إلى بيئة أكثر جذبًا وتفاعلية، حيث يشمل ذلك تصميم فصول دراسية تفاعلية ومعامل تطبيقية تعزز من تجربة التعلم. هذه البيئة يجب أن تكون مريحة ومحفزة للطلاب، مما يساعد في تعزيز تحصيلهم العلمي وصحتهم النفسية. بالإضافة إلى ذلك، تطمح المملكة لأن تمثل الطاقة المتجددة 50% من استخداماتها بحلول عام 2030، مما يشير إلى خطوات واثقة نحو تطوير الحرم الجامعي الأخضر والمستدام.

كما ينبغي أن تشمل مفاهيم الأنسنة والاستدامة تطوير مساحات خضراء داخل الحرم الجامعي، تقديم خيارات نقل صديقة للبيئة، وتوفير خدمات تركز على الصحة العقلية والجسدية. هذه العناصر ليست فقط تعزز من الأداء الأكاديمي للطلاب، بل تؤدي أيضًا إلى خلق جيل واعٍ ومستعد لمواجهة التحديات البيئية المستقبلية. تتبنى المملكة أيضًا رؤية شمولية للنظم البيئية، وتشمل مبادرات مثل الزراعة المستدامة وحماية البيئة الطبيعية، وإنشاء محميات للحياة الفطرية ودعم السياحة المستدامة التي تحافظ على التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية.

لذلك، يجب على الجامعات أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط النتائج التعليمية لطلابها، ولكن أيضًا تأثيرها على البيئة المحلية والعالمية. فتبني ممارسات مستدامة وإنسانية في التخطيط الجامعي لم يعد خيارًا، بل ضرورة لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أنسنه الحرم الجامعي: ضرورة أساسية وليست مجرد رفاهية

يُلاحظ وجود فجوة ملموسة بين الجامعات العالمية ونظيرتها في المملكة العربية السعودية، حيث تبدو الجامعات العالمية كخلايا نحل تعج بالنشاط ضمن المكتبات والمقاهي ومراكز الترفيه. تُعتبر الجامعات في الخارج مؤسسات مستقلة ومتكاملة توفر معظم الخدمات والمهام التي قد يحتاجها الطلاب والباحثون طوال اليوم، وحتى ساعات متأخرة من المساء.

يطرح سؤال بسيط: ما الذي ينقص بعض الجامعات السعودية لتطابق بنيتها التحتية مع الجامعات العالمية؟ وهل يؤثر النظام الاجتماعي والثقافي في هذا الاختلاف؟ يلاحظ أن العديد من الجامعات السعودية، رغم تمتعها بإمكانيات وبرامج أكاديمية رائدة واستقطابها لكوادر تعلمت في أفضل الجامعات حول العالم، تظل بحاجة إلى المزيد من الانفتاح على المجتمع وإيجاد بيئة جاذبة ليس فقط للطلاب بل أيضًا للأكاديميين والباحثين والمواطنين وأي شخص يرغب في الاستفادة من مرافق الجامعة.

تعاني معظم الجامعات في السعودية من نقص في تفعيل الأماكن الترفيهية والمطاعم بشكل جذاب، مما يؤثر سلبًا على إقبال المستثمرين ويدفع البعض إلى التردد في الاستثمار أو حتى إنهاء العقود التعاقدية مبكرًا. يبدو أن الجامعات ركزت بشكل أساسي على الجانب الأكاديمي والبحثي متجاهلة توفير بيئة جاذبة ومريحة للمنسوبين.

الجامعات تُعد أكثر من مجرد مؤسسات تعليمية وبحثية؛ إذ يجب أن تشكل نوى للنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي في المجتمع. هذه المؤسسات تلعب دورًا هامًا في تعزيز التفاعل الاجتماعي وتوسيع الأفق الثقافي للأفراد. من الضروري أن تكون الجامعات مفتوحة ومتاحة للجميع، حتى يتسنى لأفراد المجتمع الاستفادة من مرافقها المتنوعة وخدماتها المتعددة. يتطلب ذلك تحولًا في نظرتنا للجامعات، بحيث لا تُنظر إليها كجزر معزولة، بل كجزء لا يتجزأ من النسيج المجتمعي. بالتالي، يجب أن تُسهم الجامعات بشكل فعال في تطوير البُعد الحضاري للمدن التي تقع فيها، مما يعزز من دورها كمراكز إشعاع ثقافي واجتماعي في المجتمع.

تُعتبر جامعة أكسفورد مثالًا لامعًا في تقديم بيئة تعليمية ثرية تتخطى الأبعاد الأكاديمية التقليدية لتغطي التنمية الشمولية للطلاب. تمتاز الجامعة بتوفير مرافق متطورة تخدم مجالات متنوعة مثل الرياضة، اللياقة البدنية، الفنون والمسرح، إلى جانب مجموعة واسعة من المجلات التي تساهم في تنمية الطلاب بدنيًا وثقافيًا واجتماعيًا.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك الطلاب في مجموعة واسعة من الجمعيات والمنظمات الطلابية التي تتيح لهم استكشاف وتطوير مهاراتهم واهتماماتهم في مجالات كالأدب، الرياضة، السياسة، الدراما، الفنون، الإعلام، المجموعات الثقافية، العلوم، بالإضافة إلى الفرص التطوعية. هذه الجمعيات لا تسهم فقط في تعزيز التجربة التعليمية للطلاب، بل تمكّنهم أيضًا من تطوير مهارات التواصل والقيادة والعمل بروح الفريق، وتوفر لهم منصة للتعبير عن أنفسهم وتبادل الأفكار في بيئة ديناميكية

ومحفزة. في الواقع، تفتح العديد من مكتبات الكليات أبوابها على مدار الساعة، مما يوفر للطلاب والمجتمع فرصة للتعلم مدى الحياة وتوفر المكتبات بيئة جاذبة لجميع الأعمار وإمكانية الوصول المستمر إلى موارد معرفية وكذلك مكان هادئ وملائم للدراسة.

من الممكن أن تعمل الجامعات السعودية على تحسين هذا الوضع بإضافة المزيد من الحياة والنشاط إلى حرمها الجامعي، وربما حتى إزالة الأسوار لتصبح جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المحيط بها. يُتوقع أن تبدأ وزارة التعليم وقيادات الجامعات بالتركيز أكثر على هذا الجانب في السنوات القريبة، مواكبةً لرؤية المملكة 2030.

لتتميز الجامعة يجب توفير مرافق شاملة تهدف إلى دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية للطلاب. تشمل هذه المرافق كافتيريا واسعة تقدم مجموعة متنوعة من الوجبات الخفيفة، بالإضافة إلى ملاعب متعددة تشمل ملاعب للتنس، الكرة الطائرة، وكرة القدم مزودة بمقاعد للجمهور. كما تتوفر صالة ألعاب رياضية كبيرة مجهزة بملعب لكرة السلة وتحتوي على تشكيلة واسعة من معدات التمارين الرياضية لتلبية احتياجات الطلاب البدنية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير مسرح يمكن استخدامه للعروض الثقافية والفنية، ومكتبة توفر مجموعة واسعة من المواد التعليمية والأدبية. المركز الطلابي، المجهز بأحدث التقنيات، يشمل أجهزة كمبيوتر، أجهزة تلفزيون، طاولات بلياردو، تنس الطاولة، وألعاب فيديو، مما يوفر بيئة مثالية للترفيه والتفاعل الاجتماعي بين الطلاب.

لتسهيل تنقل الطلاب داخل وخارج الحرم الجامعي، من الضروري توفير وسائل نقل مجانية لجميع الطلاب. هذا يساعد في تسهيل الوصول إلى المرافق الجامعية ويعزز من تجربة الطالب الجامعية.

تغير المناخ ودعم مبادرة السعودية الخضراء

تغير المناخ يمثل اليوم أحد الموضوعات الأساسية في الحوار العالمي، ويستدعي تضافر جهود المجتمع ككل لمواجهة تأثيراته السلبية على البيئة. يتمتع الأفراد المتعلمون، الذين ينخرطون في سوق العمل مزودين بمعرفة متعمقة بقضايا تغير المناخ، يمكن دمج هذه المعرفة ضمن سياسات المؤسسات التعليمية، ما يُسهم في تعزيز الاستدامة. الدراسات تكشف أن الأشخاص الحاصلين على تعليم جامعي يميلون، بنسبة تزيد عن 25% مقارنة بغير المتعلمين، إلى تبني سلوكيات صديقة للبيئة كدفع مبالغ إضافية للحصول على منتجات بيئية.(ESRC,2014)

في عام 2022، شهد العالم سلسلة من الأحداث المناخية الكبرى، من موجات حر شديدة إلى فيضانات مدمرة في دول مثل الهند ونيجيريا، وجفاف في أوغندا، وزلازل في أفغانستان. هذه الأحداث لم تؤثر فقط على الصحة العقلية والبدنية للأفراد، بل أيضاً على تكاليف المعيشة وتوفر الغذاء وحتى البنية التحتية الطبيعية.

وفي نفس السياق يشير البروفيسور بيتر لين، من معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية إلى أن "الأفراد ذوي التعليم العالي قد يكونون أكثر استعداداً للتحرك بناءً على دوافع بيئية، كاختيار المنتجات المعاد تدويرها أو تجنب المنتجات ذات التعبئة المفرطة"، مما يعكس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تعزيز الممارسات البيئية الإيجابية. يُعرف التغليف المفرط بأنه استخدام تغليف يتخطى الحاجة الأساسية لحماية المنتج، حيث يشمل زيادة في نسبة الفراغ داخل التغليف، واستخدام طبقات تغليف متعددة، وارتفاع في تكاليف التغليف، مما يؤدي إلى تجاوز المستويات الضرورية للتغليف.

رداً على هذه التحديات، بادرت مؤسسات التعليم العالي بتجديد بنيتها التحتية وتعزيز برامج الاستدامة، من خلال تحديث برامج إعادة التدوير، وخفض الانبعاثات، والاستثمار في الحلول المستدامة. أدت الزيادة في درجات الحرارة وتكرار الأحداث المناخية غير المتوقعة إلى تأثيرات واسعة النطاق على الحرم الجامعي والبنى التحتية الشخصية، مما يتطلب من هذه المؤسسات التقييم المستمر لجاهزيتها للتعامل مع تغير المناخ وتعديل خططها الإستراتيجية لضمان القدرة على التكيف بفعالية.

منذ إعلان رؤية 2030 في العام 2016، بادرت المملكة العربية السعودية بتنفيذ استراتيجيات مكثفة لتشكيل مستقبل مستدام. إنطلاقًا من عام 2021، دأبت مبادرة السعودية الخضراء على تعزيز المساعي البيئية وتسريع عملية التحول نحو استخدام الطاقة المستدامة. هذه الجهود تهدف إلى الوصول إلى خفض كبير في الانبعاثات الكربونية، وتعزيز عمليات التشجير، وإعادة تأهيل الأراضي، بالإضافة إلى حماية النظم البيئية البرية والبحرية داخل المملكة، كما هو موضح على الموقع الإلكتروني www.greeninitiatives.gov.sa.

لتحقيق هذه الأهداف، يُعتبر دور الجامعات حيويًا في مواكبة رؤية 2030 ودعم مبادرة السعودية الخضراء من خلال توسيع المساحات الخضراء داخل الحرم الجامعي. يمكن تحقيق ذلك عبر تعزيز العمل المؤسساتي والمشاركة التطوعية من قبل الطلاب وأفراد المجتمع المحلي، مما يسهم في دمج الاستدامة ضمن النسيج الأكاديمي والاجتماعي للجامعات.